

- 2- تطلب إلى اللجنة أن تواصل بذل كل الجهود لتعزيز أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وتأذن للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما قد تراه مناسباً وضرورياً، في ضوء التطورات الحاصلة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وما بعد ذلك؛
- 3- تطلب أيضاً إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء؛
- 4- تطلب كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة العصيبة من انعدام الاستقرار السياسي والمعاناة الإنسانية والأزمة المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية؛
- 5- تطلب إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، وإلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بقضية فلسطين أن تواصل التعاون بصورة تامة مع اللجنة وأن تتيح لها، بناء على طلبها، ما يتوفر لديها من معلومات ووثائق ذات صلة بالموضوع؛
- 6- تدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها لمهامها؛
- 7- تطلب إلى الأمين العام أن يعمم تقرير اللجنة على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة، وتحت تلك الهيئات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء؛
- 8- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل منح اللجنة جميع التسهيلات اللازمة لأداء مهامها.

ونيقم رقم 273:

كلمة بنيامين نتنياهو أمام الكنيست في جلسة نقاش حول القرارات وسياسات الحكومة الإسرائيلية²⁷³

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي)

1 كانون الأول/ ديسمبر 2010

يؤسفني (كما لاحظ عدد من الزملاء هذا الأمر) غياب الغالبية العظمى من أعضاء الكنيست الـ 40 الذين طلبوا إجراء هذا النقاش، وذلك لأنهم لا يهتمون في حقيقة الأمر بالاستماع إلى النقاش والتداول.

إن هذا النقاش يجري مرة كل 30 يوماً تقريباً حيث اعتدتُ افتتاحه وتلخيص جُل ما قامت به الحكومة والاتلاف الحكومي من عمليات وقرارات خلال الأسابيع الماضية. لقد عالجتنا بعض القضايا التي كانت موضع حديث طيلة سنوات دون القيام بأي شيء عملي بشأنها.

وكان أول قرار اتخذناه ذا أهمية من حيث مستقبل دولة إسرائيل ويتعلق بإنشاء السياج على الحدود الجنوبية [المصرية] أو بالأحرى بناء عائق بري سيتحوّل سريعاً حسبما أراه إلى سياج على امتداد الحدود المصرية. وسيكون هذا أحد الوسائل التي نوظفها لمنع هذا الاجتياح - هكذا بكل بساطة - للمتسللين غير الشرعيين الذي كان قد بدأ عام 2005-2006 وأصبح يتزايد باستمرار منذ ذلك الحين.

إننا نعلم بأن القضية هي من اختصاصنا، وسبق للآخرين عن تحدثوا عنها وطرحوها على جدول المباحثات وناقشوها لكنهم لم يعملوا شيئاً في نهاية الأمر. أما نحن فلقد اتخذنا عدة قرارات وهي إنشاء معسكر إقامة [لإيواء المتسللين غير الشرعيين] وفرض الغرامات الشديدة والعقوبات على أرباب العمل [الذين يشغلون هؤلاء المتسللين خلافاً للقانون] والعمل على الصعيد الدولي للتصدي لهذا الاجتياح الذي بات يهدد جميع المواطنين. إن الاجتياح يهدد فرص العمل المتاحة للإسرائيليين كما أن تهديده يطال الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل (ممكنكم للتأكد من ذلك الذهاب إلى بلدة عراد [في النقب الشمالي] وإلى إيلات وإلى جنوب تل أبيب، حيث كنتم ستشهدون هذه الظاهرة في أماكن سكنناكم أيضاً لولا جملة الإجراءات هذه). وبالتالي فإننا نعمل ونتحرك ونقوم بإحداث التغيير الذي يُعدّ حيويّاً لضمان أمن دولة إسرائيل ومستقبلها من خلال إنشاء هذا السياج.

أما الأمر الثاني فيتمثل باتخاذ قرار كان أيضاً مدار حديث منذ سنوات دون الإقدام عليه فعلاً (أو بالأحرى قاموا بخطوات صغيرة "نتفة نتفة"). إذ اتخذنا قبل أسبوعين قراراً باستقدام البقية الباقية من طائفة الفلاشمورا [مسيحيون أثيوبيون ذوو أصول يهودية]. وكان من حقي خلال فترة ولايتي الأولى [رئيساً للوزراء 1996-1999] اتخاذ قرار مماثل وها نحن نمارس هذه الخطوة مرة أخرى. وأعتقد بأن هذه الخطوة ستنتهي تلك القصة المتواصلة. إن الوكالة اليهودية مستعدة لتحمل المسؤولية عن التعامل مع المسائل المتبقية لكن الأمر ينطوي على مغزى هام من حيث إنهاء هذه القضية المؤلمة جداً والخاصة باستقدام أحد أسباط شعب إسرائيل إلى البلاد..

وكانت الخطوة الثالثة هي إحداث ثورة اتصالات.. حيث تم اتخاذ قرار بهذا الشأن وأرجو الإطراء على وزير الاتصالات موشيه كاحلون ورئيس لجنة الاقتصاد البرلمانية أوفير أكونيس. إذ كان الجميع يتحدثون عن هذا الأمر فيما أقدمنا نحن على خطوة عملية سواء من خلال السماح بإدخال متناسف رابع إلى سوق شركات الهواتف الخليوية أو من خلال خفض ملحوظ للغرامات المفروضة على مشتري هذه الشركات الذين يقررون إلغاء اشتراكهم. أرى أن هذه الخطوة ستحرر الجمهور من قبضة الشركات الخليوية بالإضافة إلى زيادة مساحة المنافسة وخفض أسعار الخدمات الخليوية.

أما القرار الرابع الذي أقدمنا عليه فيجب القول إننا ليس في خضم ثورة اتصالات بل في غمرة ثورة مواصلات أيضاً. إذ ندشن كل أسبوع مشاريع جديدة تتمثل بشق خطوط السكك الحديدية والطرق بكلفة تقارب 30 مليار شيكل (27 مليار شيكل عملياً). وكان من نصيبي ممارسة



الحق - وأيضاً الاستمتاع - أمس بإغلاق الدائرة التي كنت قد بدأتها في حينه عند وضع حجر الزاوية لمشروع شق أنفاق الكرم ثم دفعت هذا المشروع قدماً بصفة وزير المالية. وأرجو أيضاً تقديم الشكر لوزراء المالية المعنيين.. الذين عملوا وساعدوا على إنجاز هذا المشروع. وبالفعل لدينا شركاء في إنجاز المشروع لكن ما جرى أمس [الاحتفال بافتتاح طريق أنفاق الكرم] كان أمراً هاماً لأنه يمكننا ليس من فتح "السدادة" المتعلقة بحيفا وحدها بل أيضاً من إيصال شمال البلاد بأواسطها فيما سينطلق مشروع ربط جنوب البلاد بأواسطها من خلال وضع خطة مد خط سكة الحديد إلى إيلات الذي سيشكل عملية حرجة وتاريخية وهامة.

لقد ركبت المروحية في أجواء النقب للوصول إلى خط الحدود [المصرية] حيث يتم بناء السياج وشاهدت تلك الفضاءات واحتياطي الأراضي الضخم وهي أراضٍ خالية وجرداء. وبالفعل توجد [في النقب] احتياطات الأراضي الحقيقية لدولة إسرائيل ذات الاكتظاظ السكاني وسوف نحدث الثورة فيها من خلال مد خط سكة الحديد إلى جنوب البلاد لتتفرع عنه الطرق. ويكمن مستقبلنا في تلك الأراضي وها هي هذه المشاريع تجري على أرض الواقع بعد سنوات طويلة من الأحاديث العقيمة.

كما أننا اتخذنا قبل أسبوع قراراً آخر.. وهو القرار الخاص بإجراء استفتاء شعبي [للبت في مسألة الانسحاب من أي أراضٍ سيادية]. وكان الحديث يجري حول هذه القضية أيضاً منذ سنوات ومن الذين تحدثوا عنها [رئيس الوزراء الراحل] يتسحاق رابين رحمه الله وجميع رؤساء الحكومات المتعاقبة لكننا لم نتحدث بل اتخذنا الخطوة العملية. أرجو القول إنني استمعت إلى الانتقادات الموجهة إلى هذا القرار كما أنني تحدثت مع عضو الكنيست حايم أوران [رئيس حزب ميرتس اليساري المعارض] خلال النقاش الجاري اليوم.. وقلت له: "ما المشكلة التي تعنيك بالأمر؟ سوف يأتي قرار وإذا اعتقد الشعب بأن القرار جيد وحاسم بالنسبة لمستقبله فسيبتناه، وإذا اعتقد بأن القرار سيء ويؤثر على مستقبله بشكل سلبي فسيفضه". إن قراراً من هذا القبيل وهذا الحجم - وهو قرار لن يتمتع بدعم 95 نائباً أو 105 نواب كما كان عليه الحال عند إقرار معاهدتي السلام مع مصر والأردن - كيف سيتم اعتماده يا ترى عند الحاجة؟ هل سيتم ذلك بفعل منح سيارة ميتسوبيشي أو ماذا [أي تقديم رشوة سياسية لبعض نواب الكنيست من خلال إقناعهم بدعم الاتفاق مقابل تعيينهم في مناصب وزارية أو ما شابه؛ ويستذكر رئيس الوزراء ضمناً هنا ما جرى في حينه لأجل حصول الحكومة على دعم الأغلبية البرلمانية بشأن اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين]؟ لا بل يجب أن ينال هذا القرار موافقة الشعب علماً بأنكم [مخاطباً نواب المعارضة] كنتم في الماضي جزءاً من الإجماع الخاص بإجراء الاستفتاء العام. وبالتالي أرجو طرح السؤال الآتي على زملائي من المعارضة وكتلة كاديم: "سبق وأيدتم فكرة إجراء الاستفتاء العام لا بل كانت نائبة من كتلتكم هي التي قد طرحت الفكرة أصلاً، فماذا جرى لكم إذا؟ لماذا تهرّبتم من القرار؟ لماذا التوى موقفكم؟ لماذا غيرتم رأيكم؟ هل لم تعودوا واثقين من الشعب نفسه؟ ربما يجب تغيير الشعب؟ [قالها رئيس الوزراء من باب السخرية]. دعوني أنصحكم بوضع ثقتكم في الشعب كونه يتسم بالتروية والمسؤولية. لذلك فإن فكرة إجراء الاستفتاء العام هي الخطوة الأكثر صواباً سواء أخلاقياً أو ديمقراطياً.

لقد اتخذنا قرارات شديدة الأهمية في مجالات البنى التحتية والمواصلات والاتصالات واستقدام القادمين الجدد وتثبيت حدودنا ثم فيما يتعلق بالاستفتاء العام. وجرى اتخاذ كل هذه القرارات

خلال الأيام الـ 30 الأخيرة.. كما أن الوزير غلعاد إردان [وزير حماية البيئة] قاطعني بالملاحظة الهامة قائلاً إن فترة الأسابيع الستة الماضية قد شهدت خطوة أخرى يجري الحديث عنها منذ سنوات، حيث قررنا تطبيق خطة يُرصد لها مبلغ 2.2 مليار شيكل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة علماً بأن هذه القضية كانت أيضاً مدار أحداث ومداورات متكررة لكن الحكومة برئاسة هي التي اعتمدت القرار. وتم اتخاذ كل هذه القرارات خلال 30 يوماً ولذلك أرجو أن يتحلى أولئك الذين ينتقدون الحكومة بقليل من التواضع. إنهم يطلقون الشعارات لكن الحقيقة هي أن الحكومة الحالية (وليس خلال فترة الأيام الـ 30 الماضية فحسب بل طيلة ولايتها) تتخذ القرارات في قضايا طال انتظار حلها وتنفيذ القرارات المتعلقة بها منذ سنوات خلت، بما في ذلك طيلة فترة ولاية حكوماتكم التي لم تعالج هذه المشاكل الأساسية.

أما الآن فأرجو لفت نظر نواب الكنيست إلى نقطتين أو حقيقتين تم الكشف عنهما خلال فترة الـ 30 يوماً المنقضية. إذ ثمة تصورات يتم طرحها مراراً وتكراراً مما يجعلها تظهر بمظهر الحقيقة البديهية إلى أن تصفع الحقائق وجوه هؤلاء الأشخاص الذين درجوا منذ سنوات على طرح هذه التصورات. ومن هذه التصورات السارية منذ سنوات (وقد سمعتها حتى خلال هذه الجلسة عن النائبة داليا إيتسيك [من أقطاب حزب كادما المعارض]) ما يقال من أن جذور مشكلة الشرق الأوسط وحالة عدم الاستقرار فيها تعود إلى النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن من يدلي بهذا الرأي يتبعه بمقولة أخرى سأعود إليها بعد قليل، لكن على كل يجري اعتبار [هذا النزاع] أساساً للمشكلة. ولا يمكن نفي حقيقة كون النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مشكلة هامة تتطلب الحل بل إنها تقتضي الحل فعلاً (وأتطرق إلى هذا الأمر بعد قليل)، لكن أصحاب الرأي المذكور شرحوا لنا منذ سنوات أن هذا النزاع هو لبّ الموضوع وأن استمراره هو الذي يقف حائلاً أمام حشد طاقات القوى الإقليمية المختلفة لصد بعض المخاطر.

غير أن ما اتضح بأجلى صورته خلال الأيام الأخيرة [يقصد رئيس الوزراء فحوى بعض الوثائق الدبلوماسية الأميركية السرية المسربة إلى موقع (ويكيليكس) الإلكتروني] - ولا يمكن تغافل الأمر - ما هو إلا حقيقة أن مشكلة عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط تعود أصلاً إلى إيران التي تشكل أكبر خطر لمستقبل المنطقة والسلام العالمي. إن هذا الأمر ليس تافهاً حيث كان موضع نقاش وجدال وكنت شخصياً ضالعا في هذا الجدل والحديث وبحث الأمر مع قادة دول العالم وجهات مختلفة بعضها داخل هذا المقر [الكنيست]. إن ما أصبحنا نكتشفه الآن - وهو ليس تافهاً - هو وجود توافق عريض لدى الأوساط الحكومية والدبلوماسية التي تعتنى بالقضايا الاستراتيجية حول حقيقة أن التسلح النووي الإيراني إنما يمثل أكبر تهديد يتعرض له السلام العالمي والسلام الإقليمي. وأعتقد بأنه يجب أولاً الإقرار بهذا الأمر.

ويأتي هنا الأمر الثاني والخاص بالطبع بسبب عدم إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي العربي والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. دعوني أقول لكم إن هذا السبب مرتبط - بين أمور أخرى - بالحقيقة الأولى.. ذلك لأن الإيرانيين لديهم تواع هنا تتمثل بحركة حماس التي تهدد بدورها السلطة الفلسطينية التي تتراجع وتبتعد عن السلام لهذا السبب قبل غيره.



وهناك أمر آخر يتعلق بالتصور الآنف الذكر مفاده أن إسرائيل هي الجهة التي لا ترغب في دفع المفاوضات السلمية. لكن تبين الآن وجود عوائق حقيقية داخل السلطة الفلسطينية - ليس داخل إسرائيل - تحول دون إقدامهم على الخطوات اللازمة. إننا نحاول المضي قدماً بالمفاوضات والعملية السياسية بطرق مختلفة. ولا يمكننا التعهد بنجاحنا لكنني أتعهد بمواصلة المحاولات حيث أمل في أن نحقق النجاح. ولأجل ذلك نحتاج إلى وجود شريك لإرساء السلام المسؤول وليس السلام القائم على إلقاء السترة الواقية والبنديقية وجميع الاحتياطات الأمنية والتغاضي عن الحقائق والاكتفاء بالأمال. إننا نريد أن نشهد ترتيبات أمنية حقيقية بما في ذلك اعتراف أساسي [من جانب الفلسطينيين] بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به. أرغب في وجود شريك كهذا وأتمنى ذلك لكن هذا الأمر يتطلب وجود زعيم يقول الحقيقة لشعبه. سبق وقلت الحقيقة لشعبي في الخطاب الذي ألقيته في جامعة بار إيلان [حيث قبل رئيس الوزراء آنذاك لأول مرة رسمياً بحل الدولتين للشعبين]، وها أنني أنتظر أن يقول أبو مازن [رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس] الحقيقة لشعبه.

لقد علمت قبل عدة أيام بأن وزارة الإعلام الفلسطينية قد أصدرت دراسة تشرح أن الشعب اليهودي لا صلة له بحائط المبكى [في البلدة القديمة من أورشليم القدس]. هل سمعتم ذلك؟ إنهم تحدثوا هكذا عن حائط المبكى الذي يشكل أساساً لوطننا القومي الذي تم إرساؤه. أحاول تصوّر ماذا كان رد فعل الحاضرين هنا أو أي جهة مسؤولة في العالم لو كانت الحكومة الإسرائيلية تقول إن الإسلام لا صلة له بمكة أو المسيحية لا صلة لها بحاضرة الفاتيكان.

فالصلة التي تربط اليهودية بحائط المبكى ليست صلة دينية محضة بل هي صلة دينية وقومية وتاريخية من الدرجة الأولى تمتد منذ آلاف السنين. وليس هذا الحديث مبتدلاً لأنه يشكل محك اختبار. وبالتالي دعوني أن أتوجه لأبي مازن وأقول له: "يجب عليك استنكار هذه الظاهرة والتراجع عن هذه المقولة ومراجعة شعبك" والقول له: "ثمّة هنا شعب يهودي وهو موجود هنا منذ قرابة 4 آلاف سنة وإننا نعترف بهذا الشعب وبصلته التاريخية بهذه البلاد وهذه المدينة [أورشليم القدس]". إننا نريد أن نضع السلام مع الفلسطينيين على أن يكون سلاماً قائماً على الحقيقة وليس على الألاعيب والأكاذيب وأنصاف الحقائق أو غياب الحقائق. لذا أدعو أبا مازن إلى قول الحقيقة لشعبه لكي يتسنى دفع السلام إلى الأمام.

ألاحظ أن رئيسة المعارضة [الناطقة تسيبي ليفني] - وبالتزامن مع كلامي - تطالع هاتفها الخليوي وتقرأ الرسائل ثم تكتب.. بالفعل يمكن من نقطة المشاهدة التي أتواجد فيها ملاحظة الأشياء المثيرة لكن بعضها - وبالطبع شاهدتم وسمعتم الأمر - هو الإدانة الشديدة التي وردت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية للكلام الصادر عن السلطة الفلسطينية في محاولتها لنفي وجود صلة تاريخية تربطنا بحائط المبكى.

إننا نتعامل بالتنسيق الوثيق خلال الأسابيع الأخيرة مع الولايات المتحدة بحثاً عن سبل فعال لاستئناف المحادثات [مع الفلسطينيين] مما يشكل هدفاً مشتركاً لنا كوننا معنيين بالتوصل إلى اتفاق. أعتقد بأنه توجد حقيقتان أساسيتان يعلمها الجميع سواء اعترفتن بها الآن أو لاحقاً. فالحقيقة الأولى هي أن التشدد الإسلامي بقيادة إيران يشكل أكبر تهديد لمستقبلنا وبالتالي يجب

تركيز المجهود الدولي دون أي التواءات أو عوائق للتصدي لسعي إيران لامتلاك الأسلحة. أما الأمر الثاني فهو أن إسرائيل ليست العائق بوجه حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بل يتمثل هذا العائق بالسلطة الفلسطينية التي ترفض مواجهة شعبها وقول الحقيقة له بشأن ضرورة التوصل إلى حل وسط حقيقي. إن جميع المواقف الأخرى قد تلاشت ومثلما طفحت الحقيقة الأولى بالقوة [يقصد خطورة التهديد الإيراني] فسوف تطفو على السطح الحقيقة الثانية [المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني]. وأرجو أن يلبي الفلسطينيون الدعوة وأن يقول أبو مازن لشعبه الحقيقة لكي يتسنى تحقيق السلام الحقيقي.

وثيقة رقم 274:

رسالة من القادة الأوروبيين السابقين حول عملية السلام في الشرق الأوسط²⁷⁴

2 كانون الأول / ديسمبر 2010

مرسل إليه أول: هرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي (تاريخ 2 كانون الأول 2010).
السيدة كاثرين أشتون، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية/ نائبة الرئيس الأولى للمفوضية الأوروبية (تاريخ 2 كانون الأول 2010).

مرسل إليه ثان: رؤساء الحكومات في الاتحاد الأوروبي (تاريخ 6 كانون الأول 2010).

وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي (تاريخ 6 كانون الأول 2010).

من: مجموعة القادة الأوروبيين السابقين.

الموضوع: تطبيق خلاصات المجلس حول عملية السلام في الشرق الأوسط.

سوف ترتدي سنة 2011 أهمية محورية في تحديد مصير الشرق الأوسط، لسنوات طويلة على الأرجح.

في 8 كانون الأول 2009، اعتمد مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي مجموعة من اثنتي عشرة "خلاصة حول عملية السلام في الشرق الأوسط". والوثيقة النهائية التي هي عبارة في شكل أساسي عن برنامج عمل أوروبي جماعي لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، حددت بوضوح ودقة المقتضيات اللازمة لتحقيق سلام شامل بما في ذلك "حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني". ووضعت أيضاً عدداً من المقاييس. كما اعتبر المجلس أن السلام في الشرق الأوسط "هو مصحلة أساسية" ليس فقط للأطراف في المنطقة إنما أيضاً للاتحاد الأوروبي نفسه. وقد استقطب الاتحاد الأوروبي بهذا البيان اهتماماً كبيراً وحفز التوقعات بشأن قدرته على دفع عملية السلام نحو الأمام. لقد صاغ فعلياً ما يبدو أن المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الإدارة الحالية في الولايات المتحدة، يعتبر أنه مناسب.

انقضى عام، ويبدو أننا لم نقرب أكثر من التوصل إلى تسوية لهذا النزاع. على العكس، تطرح التطورات على الأرض، ولا سيما مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة